عرض توضيحي لتقرير الأمين العام الثاني حول تنفيذ قرار مجلس الأمن 2139

إعداد قسم السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ورقة توضيحية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة © 2014

تاريخ النشر 2014/5/3م

مضى الشهر الثاني على صدور قرار مجلس الأمن رقم 2139 (2014) المتعلق أساساً بالوضع الإنساني في سورية، والذي طلب فيه المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوافيه كل ثلاثين يوماً بتقرير عن تنفيذ جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية لهذا القرار. وعلى الرغم من أن المجلس قد أعرب في ذات القرار عن اعتزامه، بعد تلقي تقرير الأمين العام، اتخاذ مزيد من الخطوات في حالة عدم الامتثال لأحكام القرار، إلا أنه لم يتخذ أي خطوة تذكر بعد صدور تقرير الأمين العام الأول والذي أوضح في طياته عدم امتثال النظام السوري للقرار 2139. وها هو الأمين العام وقد أصدر تقريره الثاني عن تنفيذ القرار، يوضح، من جديد، أنه لم يتم الامتثال للقرار وخاصة فقرات العاملة من 2 وحتى 12. **وفيما يلي عرض لما أبرزه التقرير من جواب عدم امتثال النظام لأحكام القرار المختلفة:**

- **في مجال وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان**، أوضح التقرير بأن معاملة المدنيين الواقعين تحت سيطرة أطراف النزاع كانت مثاراً لشواغل عميقة في الفترة المشمولة بالتقرير، حيث وردت تقارير تفيد بضلوع كثير من أطراف النزاع في عمليات قتل، وحالات اختفاء قسري، وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية، وفي حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين، وحوادث اختطاف فضلاً عن حوادث عنف جنسي متزايدة. وأشار التقرير إلى أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان قد أصدرت مؤخراً ورقةً ترِد فيها تقارير متواترة عن ممارسة قوات النظام التعذيب واعتمادها غير ذلك من ضروب المعاملة اللاإنسانية، حيث وثّقت تلك الورقة الظروفَ المتردية التي يعاني منها المحتجزون لدى قوات النظام.

- **في مجال حماية المدنيين والكف عن جميع الهجمات ضدهم، ووقف الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك عمليات القصف المدفعي والقصف الجوي، كاستخدام البراميل المتفجرة**، أوضح التقرير ازدياد القصف واستمرار استعمال قوات النظام للأسلحة الثقيلة في مناطق مثل حلب ودرعا، مشيراً إلى أن منظمة "هيومن رايتس ووتش" قد خلُصت إلى أن هناك أدلة قوية على أن قوات النظام تستهدف أحياء حلب التي تسيطر عليها المعارضة بالقصف الجوي والهجوم البري العشوائيين. ويشمل ذلك حسب التقارير ما يزيد على 85 منطقة هامة لحقت بها منذ 22 شباط/فبراير أضرارٌ تتسق إلى حد بعيد مع استخدام البراميل المتفجرة والقنابل التقليدية، وهو ما أسفر عن تدمير عدد هائل من المباني السكنية. هذا إضافةً إلى إشارة التقرير إلى أن الآلاف قد شُرِّدوا قسراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أن غالبيتهم قد نزحوا من مناطق تسيطر عليها المعارضة.

- **في مجال تقديم المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها**، أوضح التقرير بأن هناك 9.3 مليون شخص، منهم ما يزيد على 6.5 مليون شخص من المشردين داخلياً، لا يزالون بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وأن هناك 3.5 مليون شخص يقيمون في مناطق يصعب أو يستحيل على مقدمي المساعدة الإنسانية الوصول إليها بسبب استمرار العنف وانعدام الأمن، بما في ذلك الهجمات المباشرة والعشوائية على المناطق المدنية. ويؤكد التقرير أنه رغم تحقيق مكاسب متواضعة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، إلا أنه لم يتسنَّ خلال الفترة المشمولة بالتقرير إيصال المساعدات إلاّ لـ 34 منطقة من أصل 262 منطقة صُنّفت كمنطقة يصعب الوصول إليها أو منطقة محاصَرة، أي ما نسبته 13 في المائة فقط.

- **في مجال رفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية إليها**، أوضح التقرير أنه مازال هناك ما يقرب من 000 242 شخص يعيشون في المناطق المحاصَرة، حيث يقدّر أن قرابة 000 197 شخص يسكنون مناطق تحاصرها قوات النظام في حمص القديمة ومعضمية الشام والغوطة الشرقية وداريّا ومخيم اليرموك، في حين يعيش نحو 000 45 شخص في مناطق تحاصرها قوات المعارضة في نُبل والزهراء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى إيصال مساعدات محدودة إلى ما عدده 700 23 شخص فقط أي قرابة 10 في المائة من الواقعين تحت الحصار، وذلك في منطقتين محاصرتين هما: منطقة دوما في الغوطة الشرقية، ومخيم اليرموك في دمشق.

- **في مجال السماح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود**، أوضح التقرير بأنه يتم إدخال المساعدات عن طريق معبر نُصَيبين/القامشلي الحدودي مع تركيا فقط، في حين لا تزال كل طلبات الأمم المتحدة الموجهة إلى النظام السوري للسماح باستخدام معابر حدودية إضافية معلّقة. وأشار التقرير إلى أن النظام يعلن دائماً بأنه لن يسمح إلا باستخدام المعابر الحدودية التي يسيطر عليها.

- **في مجال احترام مبدأ الحياد الطبي وتيسير حرية المرور إلى جميع المناطق للأخصائيين الطبيين والمعدات والإمدادات الطبية، بما في ذلك المواد الجراحية**، أوضح التقرير بأن قوات النظام لا تزال تضع قيوداً على إمداد المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة بأي لوازم جراحية أو أصناف يمكن استخدامها في العمليات الجراحية، حيث لا يُسمح بتزويد تلك المناطق إلاّ بأدوية الأمراض غير المعدية والمسكّنات والمضادات الحيوية. ويشير إلى أن قوات الأمن تتحقق عدة مرات من اللوازم قبل التوزيع، وفي بعض الحالات تُخفَّض كميات الأدوية المنقولة في القوافل. ويضيف التقرير بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُحبت من القوافل لوازم طبية كان من شأنها أن تساعد 015 216 شخصاً في المناطق المحاصرة أو المناطق التي يصعب الوصول إليها، أو لم يُسمَح للقوافل بالمرور أصلاً.

- **في مجال وقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية**، أوضح التقرير بأنه لم يحرَز أي تقدم في نزع الصفة العسكرية عن المستشفيات، ولم تلاحظ أيّ مساعٍ للقيام بذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

- **في مجال تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية**، أوضح التقرير استمرار وجود قيود على عمل المنظمات غير الحكومية الدولية، وعلى تسيير القوافل الإنسانية، إضافةً إلى عدم الموافقة على كل تأشيرات الدخول المطلوبة.

من جهة أخرى وجّه التقرير عدد من الانتقادات إلى المجموعات المسلحة المعارضة، حيث ذكر بأن "جماعاتُ المعارضة المسلحة، ومنها جبهة النُصرة وحركة أحرار الشام وكتائب أنصار الشام" قد شنت هجوماً واسع النطاق على بلدة كسب والمناطق المحيطة بها في 21 آذار/مارس، مشيراً إلى ورود تقارير، ما زالت غير مؤكدة، تفيد بوقوع هجمات استهدفت المدنيين وتعرّض منازل المدنيين والأماكن الدينية، بما فيها الكنائس، للنهب. وأضاف التقرير بأن المدن والبلدات الخاضعةُ لسيطرة النظام، بما فيها دمشق، قد تعرضت لهجمات عشوائية شنتها جماعات المعارضة المسلحة بقذائف الهاون

والقذائف المدفعية. كما يشير التقرير أيضاً إلى أن التفجيرات بالسيارات المفخخة والهجمات الانتحارية، بما فيها تلك المنفِّذة ضد المدنيين، قد تسببت في سقوط مزيد من الضحايا والمصابين في صفوفهم. ويضيف بأنه لا تزال هناك شواغل بشأن حالة المدنيين في مناطق أخرى خاضعة لسيطرة المعارضة.

وبعد أن استعرض الأمين العام في تقريره مختلف التطورات المتعلقة بتنفيذ القرار 2139، قدم في نهاية التقرير ملاحظاته على هذه التطورات، ومن أبرز ما جاء فيها:

- أكد الأمين العام، من جديد، بأنه لا حل للأزمة في سورية إلا الحل السياسي، على الرغم من الابتعاد عن المسار المؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف، حيث أن الظروف الراهنة لا توفر مناخاً مواتياً لاستئناف محادثات السلام.
- ناشد الأمين العام الجميع، داخل المنطقة وخارجها، لإيقاف تدفق الأسلحة والمقاتلين لجميع الأطراف في سورية، مضيفاً بأنه يجب ألا يدخر المجتمع الدولي جهداً في سبيل منع الجماعات المتطرفة من الحصول على الموارد المالية والأسلحة والأغذية وغير ذلك من الإمدادات.
- عبر الأمين العام عن قلقه البالغ من أن يؤدي فتح جبهة جديدة في شمال اللاذقية إلى مزيد من مخاطر نشوب عنف طائفي، لا سيما وأن جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة قد شاركت في الاستيلاء على قرية كسب الواقعة على الحدود التركية – السورية.
- عبر الأمين العام عن قلقه العميق بسبب استمرار الهجمات العشوائية على المناطق المأهولة وعلى المدنيين باستخدام وسائل منها البراميل المتفجرة التي دمرت أحياءً بأكملها.
- أكد الأمين العام أنه رغم مرور شهرين على اعتماد قرار مجلس الأمن 2139 (2014)، لم يمتثل لمطالب المجلس أيٌّ من أطراف النزاع، حيث لا تتوافر الحماية للمدنيين والوضع الأمني في تدهور ووصول المساعدات الإنسانية لم يطرأ عليه تحسّن. وأضاف بأن الأدوية لا تزال تُمنع بشكل متكرر من الوصول إلى محتاجيها، بمن فيهم عشرات الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي؛ وطالب مجلس الأمن بالتحرك تصدياً لهذه الانتهاكات الصارخة لمبادئ القانون الدولي الأساسية.
- حثَّ الأمين العام الأطراف، ولا سيما النظام، على الوفاء بالتزاماتها في إطار القانون الإنساني الدولي والمبادرة إلى التحرك فوراً، والامتثال للقرار 2139 وإتاحة إيصال مواد الإغاثة الأساسية إلى المدنيين المحتاجين لها.
- دعا الأمين العام النظام مرة أخرى إلى تبسّيط الإجراءات المتعلقة بمرور القوافل، وأن يأذن دونما تحفظ بالوصول إلى كلّ المحتاجين، وأن ييسر مرورَ الأدوية بما في ذلك اللوازم الطبية. وأكد بأنه قد فات أوان إجراء مفاوضات مطوّلة حول إيصال المساعدات وانتظار الحصول على التصاريح والأذونات، لأن الناس يموتون يومياً بلا داع.

وسيناقش مجلس الأمن تقرير الأمين العام بتاريخ 30 نيسان 2014 في جلسة مشاورات مغلقة، ومن المفترض أن يقوم المجلس، وفقاً للفقرة العاملة 17 من القرار 2139، باتخاذ خطوات إضافية في حالة عدم الامتثال للقرار، حيث أن الأمين العام قد أعلن صراحة في ملاحظاته بأنه لم يتم الامتثال للقرار؛ والجديد هنا هو أن الأمين العام لم يذكر هذا الأمر بهذه

الصراحة والوضوح في ملاحظاته الواردة في تقريره الأول. ولكن، وكما هو متوقع، فإن تحرك المجلس لاتخاذ أي خطوات إضافية سوف يصطدم بالرفض الروسي، خاصةً في ضوء ما ذكره الأمين العام من أن عدم الامتثال يشمل كل الأطراف وليس فقط النظام السوري مما سيشكل ذريعة للروس لتحميل المعارضة مسؤولية عدم الامتثال وبالتالي عرقلة أي تحرك للمجلس في هذا الإطار. هذا علماً بأن الكثير من الانتهاكات الوارد ذكرها في التقرير غير تلك المرتكبة من قبل النظام هي انتهاكات قامت بها مجموعات متطرفة ليس لها أي علاقة لا بالمعارضة ولا بالجيش الحر أو باقي الكتائب التي تقاتل النظام.

وعلى الرغم من ذلك فإن المعلومات المتداولة في الأمم المتحدة تفيد بأن الدول الغربية في مجلس الأمن تنوي التقدم قريباً بمشروع قرار جديد حول الوضع في سوريا وذلك في ضوء استمرار تمادي النظام في انتهاكاته وجرائمه في تجاهل تام لأحكام وقواعد القانون الدولي. ويبقى السؤال هنا: في حال استمرار فشل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ردع النظام السوري ووقف المقتلة غير المسبوقة التي يتعرض لها السوريون منذ أكثر من ثلاثة أعوام، فعن أيّ أمم متحدة وعن أي مجتمع دولي نتحدث؟!!!